

قراءة منهجية لنصوص تاريخية في النحو العربي*

أ. م. د. علاء حسين علي الخالدي
كلية التربية الأساسية - جامعة ديالى

المُقدِّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيِّدنا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ
الأمين، وعلى آله الطَّيِّبين الطَّاهرين، وأصحابه أجمعين، وبعدُ ..
فإنَّ للتَّدقيق والتَّحقيق والنَّظراتِ الفاحصةِ التي تُؤسِّسُ عليها القراءةُ المنهجيةُ
التي تتَّسمُ بالموضوعيةِ والحيادِ؛ أهميَّةٌ كُبرى في تشكُّلِ الرُّؤيةِ الأكاديميَّةِ التي ينبثقُ
منها البحثُ العلميُّ الأصيلُ. واستنادًا إلى هذه الرُّؤيةِ، وتلك القراءةِ ينبغي النَّظْرُ
والتَّعاملُ مع النُّصوصِ التَّاريخيَّةِ، عامَّةً، والنَّحويَّةِ، منها، على وجهِ الخصوصِ؛ ذلك
أنَّ النُّصوصَ والرِّواياتِ التَّاريخيَّةِ تشتملُ على الكثيرِ من الأمورِ التي تفرضُ علينا
إعادةَ قراءتها، والنَّظْرَ إليها من زوايا أخرى أغفلها أو سَهَا عنها الباحثون؛ من أجلِّ
تتقيتها وتخليصها ممَّا شابها وعلِقَ بها في رحلتها الطَّويلةِ عبرَ الزَّمنِ، وبسببِ من
كثرةِ الرُّوَاةِ، واختلافِ الأُفهامِ، وما إلى ذلك، ممَّا لا يخفى على ذي نظرٍ وبَالٍ.

* مجلة المجمع العلمي العراقي ، الجزء الثاني من المجلد ٦٣ ، لسنة ٢٠١٦ م .

من أجل ذلك، وبسبب منه أيضًا، قُدِّرَ لهذا البحث أن يتجه صوب روايات ونصوص تاريخية تتدرج في ضمن الميادين والمجالات النحوية العربية، اشتملت على معلومات ومادة بها حاجة فعلية للنظر فيها وفحصها وقراءتها قراءة منهجية متفقة مع الوصف المشار إليه آنفًا، ونابعة منه.

وقد أدى هذا الأمر بهذا البحث إلى أن يتجه، على نحوٍ واسعٍ تمامًا، إلى ذلك، عن طريق الولوج في أعماق سحيقة من تاريخ الدرس النحوي العربي، في جانب الكوفيين خاصة؛ بهدف تطبيق تلك المنهجية، للوصول إلى نتائج علمية صحيحة تتصف بالرصانة الأكاديمية، في محاولة منه لأن يترصد تاريخ رجل على قدر من الأهمية غير يسير من رجالاتهم. ذلك هو أبو جعفر الرواسي، الذي يُعدُّ عند كثير من أهل العربية القدماء مؤسس مدرسة الكوفة، أو أكبر رأس في الطبقة الأولى منها. وقد وصل هذا الرأي إلى العصر الحديث، وكان يركن إليه كثير من المعاصرين، إلى أن ظهرت طائفة من الدراسات الحديثة في الشرق والغرب، ولعل أبرز تلك الدراسات كتاب الدكتور مهدي المخزومي في (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، الذي رفض فيه تلك المقالة، ورد على أصحابها، وذهب إلى أن

الكسائي هو واضع النحو الكوفي ومؤسسه الحقيقي، وليس الرواسي. و ذهب إلى مثل ذلك أيضًا، غير واحد من الباحثين (١) .

وعلى الرغم من ذلك، لم يزل ثَمَّ من يذهب إلى أن الرواسي هو واضع نحو الكوفيين، وهو كبيرهم.

ويمكن تصنيف أصحاب هذه المقالة إلى فئتين، اكتفت إحدهما بترديد مزاعم القدماء، من أصحاب التراجم، من غير ما زيادة أو نقصان (٢) .

أما أصحاب الفئة الأخرى، فجنحوا نحو طريق آخر، يقوم على جمع آراء الرجل؛ لتكون دليل إثبات على مكانته، يمثل هذه الفئة الدكتور عبد الله الجبوري في كتابه (أبو جعفر الرؤاسي، نحوي من الكوفة)، والدكتور عبد العال سالم مكرم في بحثه (أبو جعفر الرؤاسي، المؤسس الأول للنحو الكوفي).

وبهذا نجد أنفسنا أمام موقفين من مكانة أبي جعفر (٣) ، يذهب أحدهما إلى أنه ليس له مكانة حقيقية في الواقع، وأنه مطروح العلم وليس بشيء، أو أنه من صغار النحويين الذين هم بمنزلة المؤدبين. ويرفض أصحاب الموقف الآخر ذلك،

(١) ينظر: مدرسة الكوفة: ٦٧، ٦٨، ٧٤، ٧٨، ٧٩، ١٠٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٧، المدارس النحوية (د. شوقي ضيف): ١٥٤، ١٧٥، المدارس النحوية (د. خديجة الحديثي): ١١٨-١١٩، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: ٢٣١-٢٣٢.

(٢) أي من غير نكر أدلة على ذلك، سوى ما جاء في كتب التراجم والطبقات، وقد ردَّ الدكتور المخزومي على طائفة من أصحاب هذا الرأي، ينظر: الدرس النحوي في بغداد: ٩٥-٩٦، ١٠٥، ٢٠٧-٢١٠، ٢٤٠.

(٣) ينظر: المدارس النحوية (د. خديجة الحديثي): ١٢٦-١٢٧.

ويرون أن لأبي جعفر مكانةً مرموقةً في مذاهب الكوفيين، ربما تصل إلى حد وصفه
بالمؤسس الأول لها، وقد عُزِرَ هذا الموقف بما جرى جمعه من آراء الرجل
وملاحظاته.

وفي خضم هذا الوصف تأتي هذه الدراسة، متوخية، قدر المستطاع، الابتعاد
عن تكرار الآراء والأقوال. وعلى الرغم من أن جمع آراء أبي جعفر ليس من ضمن
الأهداف الأساسية لهذه الدراسة؛ لأن هذا أمر تكفل به أستاذان فاضلان^(٤)، سلفت
الإشارة إليهما، لا بد من الإشارة إلى أن هذه الدراسة وقفت على نص اشتمل على
رأي مهم جدًا للرجل، يمكن أن يكون أحد الدوافع للخوض في مادة هذا البحث.

نُقل هذا النص في كتاب (دقائق التصريف)، للمؤدب، في قوله: ((قال أبو
جعفر الرواسي: إنما انجزم الفعل بحروف الجزم؛ لوقوعها عليه، ولزومها إيّاه خاصة
دون الاسم، ولمجيئها بمعنى ما مضى على لفظ الفعل المنتظر. ألا ترى أنك لو
قلت: لم عبد الله يخرج، وأنت تريد: لم يخرج عبد الله، كان محالاً؟ فلما تفردت
بالفعل، ووليته؛ جزمته))^(٥).

إن مثل هذا النص لا يصدر إلا من عقلية نحوية خالصة واضحة لدرجة
تدفع عنا الحاجة إلى تحليل المادة التي اشتمل عليها، وعلى الرغم من ذلك، لعل

(٤) ينظر كتاب الدكتور عبد الله الجبوري (أبو جعفر الرؤاسي، نحوي من الكوفة): ٣٨ - ٥٠،
وبحث الدكتور عبد العال سالم مكرم (أبو جعفر الرؤاسي، المؤسس الأول للنحو الكوفي): ٦٧ -
٧٣.

(٥) دقائق التصريف: ٤٢.

أبرز ما يشار إليه في هذا النص نسبة الرأي في تفسير عمل الحروف إلى أبي جعفر، إذ عملت حروف الجزمِ الجزمَ في الفعل؛ لاختصاصها به، ولزومها إياه. وهذا أمر يصلح تعميمه والقياس عليه؛ إذ يمكن أن يقال مثل ذلك في حروف الجر التي عملت في الاسمِ الجرّ؛ للزومها إياه، واختصاصها به مما سواه، وهكذا في غير ذلك أيضاً. فضلاً عن اشتماله على معلومات أخرى مهمة تتعلق بالعمل والرتبة والمصطلح، مما هو واضح في هذا النص.

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على ما قيل بشأن أبي جعفر، عن طريق دراسة علمية تاريخية، تخضع من جرائها النصوص والروايات لعملية، يمكن وصفها: بأنها محاكمة لتلك النصوص والروايات، ومحاولة أكيدة لاستنطاقها على نحو تام يقفنا على كل ما اشتملت عليه من حقائق وأخبار عن هذا الرجل، أو على أكبر قدر يمكن أن يستفاد منه في هذا المجال فيها؛ حتى يتسنى لنا رسم صورة واضحة له، بالأحرى إعادة رسم لصورة هذا الرجل، بناء على الأخبار والحقائق التي ضمنها تلك الروايات والنصوص.

من أجل ذلك، قدر لهذا البحث أن يتجه نحو طريق، يخيل إليّ، أن مسالكه لم تتعرض لحظ كبير من التعبيد، إذ جرى فيه، استناداً إلى معطيات وأسباب موضوعية، اعتماد الرواية التي أوردها صاحب كتاب الفهرست في أخبار أبي جعفر الرواسي، وجعلها المتكأ والأساس، والمنطلق، في المناقشة والبحث والتحليل؛ من

أجل اكتشاف ما اشتملت عليه من معلومات، سيجري تصنيفها، ووضعها على شكل محاور، يدار فيها البحث على النحو الذي يخص مادة كل محور، بحسب تلك المعلومات.

وقد دفع هذا النهج إلى الوقوف على جملة من الحقائق التاريخية، والنتائج المهمة التي تتعلق بتاريخ هذا الرجل، وما كان له من أثر في الدرس النحوي العربي، عند الكوفيين، وعند غيرهم أيضا، على النحو الذي سنجدده، ونقف عليه في مواضعه من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

قال محمد بن إسحق النَّدِيم عن أبي جعفرِ الرَّوَّاسِيّ في حديثه في أخبارِ العلماءِ:

((قرأتُ بِحَطِّ أبي الطَّيِّبِ، أخي الشَّافِعِيِّ، قال:

اسم الرَّوَّاسِي: محمد بن أبي سارة، ويكنى أبا جعفر. وسمي الرَّوَّاسِي لكبر رأسه.

وكان ينزل النيل؛ فَسُمِّيَ النِّيْلِيّ.

وهو أول من وضع من الكوفيين كتابًا في النحو.

قال ثعلب: كان الرَّوَّاسِي أستاذ الكسائي والفراء.

وقال الفراء: لما خرج الكسائي إلى بغداد، قال لي الرَّوَّاسِي: قد خرج الكسائي،

وأنت أسن^(٦) منه؛ فجننت إلى بغداد، فرأيت الكسائي، فسألته عن مسائل من مسائل

الرَّوَّاسِي.

فأجابني بخلاف ما عندي؛ فغمزت قومًا من علماء الكوفيين كانوا معي.

فقال: مالك قد أنكرت؟ لعلك من أهل الكوفة؟

فقلت: نعم.

فقال: الرَّوَّاسِي يقول: كذا، وكذا. وليس صوابًا.

وسمعت العرب تقول: كذا، وكذا.

حتى أتى على مسائلي؛ فلزمته.

(٦) هكذا وردت في (طبعة الرحمانية بمصر)، وقد وردت في (طبعة رضا تجدد): أمر (كذا)، ولعلها محرفة عن: أميز، وقد أشار رضا تجدد إلى أنها وردت في النسخة (ف): أسن، كما أثبت في المتن، وهذه النسخة التي أشار إليها تجدد هي طبعة فلوجل، وطبعة الرحمانية بمصر هي في أصلها طبعة المستشرق الألماني فلوجل نفسها.

وكان الرؤاسي رجلاً صالحاً.

وقال الرؤاسي: بعث إلي الخليل بطلب (٧) كتابي، فبعثت به إليه، فقرأه، ووضع كتابه.

قال: وفي كتاب سيبويه: ((قال الكوفي)).

يعني الرؤاسي.

قال ابن درستويه: زعم ثعلب أن أول من وضع من النحويين الكوفيين في النحو كتاباً، الرؤاسي.

وتوفي وله من الكتب:

- كتاب الفيصل، رواه جماعة.
- كتاب التصغير.
- كتاب معاني القرآن، يروى إلى اليوم.
- كتاب الوقف والابتداء الكبير.
- كتاب الوقف والابتداء الصغير ((^٨)).

هذا ما أورده محمد بن إسحق النديم من (أخبار الرواسي)، في فهرسته.

ويلحظ أنها اشتملت على معلومات شتى، وأخبار متنوعة كثيرة، تستوفي أهم ما

(٧) في طبعة (تجدد): يطلب.

(٨) الفهرست (الرحمانية): ٩٦، وفي (طبعة رضا تجدد): ٧١.

يتعلق بالرواسي. يمكننا أن نعيد قراءتها وناقشها، وأن نصنفها على شكل محاور،
على وفق النحو الآتي:

أولاً: يتعلق هذا المحور بأهمية الرواية التي ساقها ابن النديم في مجال
الدراسات التاريخية، وبيان ذلك من خلال تسليط ضوء كاشف على السبب الذي
حملني على انتخابها مما سواها من الروايات التي سودت بها صفحات جم عديدها
من الكتب التي تناولت جانباً من تاريخ العربية.

إن الأخبار التي أوردها ابن النديم ودونها في كتابه عن أبي جعفر الرواسي
لم تكن مجرد أحاديث تتداول في المجالس، وإنما كانت رواية موثقة مدونة، كاتبها
هو: أبو الطيب، أخو الشافعي، وهو صاحب كتاب (أخبار علماء الكوفة)، الذي
اطلع ابن النديم على نسخة منه، بخط مؤلفه أبي الطيب^(٩)، وقد أشار الدكتور فؤاد
سزكين إلى كتاب أبي الطيب هذا وذكر أن أبا الطيب كان حياً في حدود سنة
(٣٣١هـ)^(١٠). وأشار إليه ياقوت أيضاً، وأفرد له ترجمة في تراجم أدبائه، واصفاً إياه
بقوله: ((هو رجل من أهل الأدب، رأيت جماعة من أعيان العلماء يفتخرون بالنقل
من خطه، ورأيت خطه، وليس بجيد المنظر، لكن متقن الضبط، ولم أرَ أحدًا ذكر

^(٩) تنظر الإشارة إلى أبي الطيب في كتاب الفهرست في الصفحات: (طبعة تجدد): ٦٤، ٦٥،

^(١٠) ينظر: تاريخ التراث العربي (المجلد الأول) ٢/٢٩٤.

شيئاً من خبره، لكنني وجدت خطّه في آخر كتاب وقد قال فيه: كتبه أحمد بن أحمد

المعروف بابن^(١١) أخي الشافعي ... وقد جمع ديوان البحري وغيره^(١٢).

وبملاحظة ما اشتملت عليه هذه الإشارات إلى أبي الطيب، نجد أنه وصف في بعضها بـ: (أخي الشافعي)، وفي بعض آخر، بـ: (ابن أخي الشافعي)، وبسبب إطلاق لفظ (الشافعي) هاهنا، من غير ما مقيدات؛ يغلب على الظن أن المراد به الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ). وإذا أخذنا بنظر الاعتبار إشارة الدكتور فؤاد سزكين إلى أنه كان حيّاً في حوالي سنة (٣٣١هـ)، يكون وصف الرجل بأنه ابن أخي الشافعي، من نحو ما ورد معجم الأدباء، أرجح من كونه أبا الشافعي؛ لبُعد ما بين التاريخين: (٢٠٤هـ) و(٣٣١هـ)، يعضد ذلك ويزيده تأكيداً، ما جاء في آخر رواية ياقوت، إذ أشير فيها إلى أنه ((جمع ديوان البحري وغيره))، إذ إن وفاة البحري كانت سنة (٢٨٤هـ). مع ملاحظة أن حديث الدكتور سزكين كان عن (أخي الشافعي)، وليس ابن أخيه، على الرغم من إشارته إلى سنة (٣٣١هـ)، التي كان حيّاً

^(١١) لم تذكر كلمة (ابن)، في هذا الموضع في الطبعة القديمة من معجم الأدباء ٨١/١ التي حققها مرغليوث، الذي علق عليها في الحاشية بقوله: ((لعله بابن أخي))، ولم يشر إلى ذلك في طبعة دار المأمون، على الرغم من أن طبعة المأمون هذه هي في أصلها إعادة لنشرة مرغليوث! وكذلك لم يشر إليها في الطبعة التي حققها الدكتور إحسان عباس، أيضاً، ينظر: ١٨٨/١، مع ملاحظة أن لفظة (أخي) قد ضبطت بالتصغير على هذا النحو: (أخِي)، وليس ثمة ما يشير أو يدعو إلى هذا الضبط في الحديث عن الرجل.

^(١٢) معجم الأدباء (طبعة دار المأمون) ١٣٧/٢.

فيها؛ وهذا يدل على عدم ربط الدكتور سزكين بين أبي الطيب والإمام الشافعي. وهذا أمر وارد أيضًا، إلا أنه لا يمكن القطع به الآن.

ومهما يكن من أمر أبي الطيب، سواء كان أبا الشافعي، أو ابن أخيه، فإن الرواية التي جاءت منه تكتسب بعدًا تاريخيًا مهمًا، يجعلها تتقدم على الروايات التي أوردها معاصرو ابن النديم، أو الذين يسبقونه قليلًا، وتتفوق عليها كلها؛ إذ إنها أذهب في القدم من تلك الروايات كلها، وأنها وردت في كتاب ألفه صاحبه ليكون مخصصًا للحديث عن (أخبار علماء الكوفة) حصراً، وأنه ممن يفتخر جماعة من أعيان العلماء بالنقل من خط يده؛ لضبطه وإتقانه. فضلاً عن أن في تلك الروايات ما يؤخرها عما أورده ابن النديم، ويجعلها أضعف من روايته؛ ذلك أن كثيراً منها، من نحو ما جاء في مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تستند إلى أقوال أطلقها رجل عرف بعصبية، لا هوادة فيها، على الكوفيين، وعلى كل ما هو كوفي، ذلك هو أبو حاتم السجستاني، وأبو حاتم هذا لم يكن يتورع من أن يهتبل أية فرصة يراها سانحة للنيل من الكوفيين، كل الكوفيين، في مناسبة أو غير مناسبة (١٣).

وملاك القول في هذه الرواية، إنها، فيما أزعج، أهم رواية تتعلق بأخبار أبي جعفر الرواسي وتاريخه؛ لأنها جاءت مدونة، ولأنها، في مقياس الزمن، أسبق من كل

(١٣) ينظر في ذلك: الدرر النحوي في بغداد: ٣٤-٣٥، ٧٥، ٨٨، ٩٠، ٢١٣، ١١٦-١١٧، أبو حاتم السجستاني الرواية: ١٣٥، أبو جعفر الرواسي، نحوي من الكوفة: ٣٦.

ما قيل في هذا الأمر، وأنها كانت بمنأى من روح التعصب وما يستتبعه من عواطف متشنجة.

وبسبب من كل ما تقدم، اعتمدنا هذه الرواية، وجعلنا منها المتكأ الذي يستند إليه هذا البحث، من خلال المحاور التي تستشف من أجزائها ومفاصلها بممارسة عملية استتطاق حقيقي لكل مفردات هذه الرواية ومفاصلها.

ثانيًا: اسم الرجل: هو محمد بن أبي سارة.

كنيته: أبو جعفر.

لقبه: الرؤاسي.

وانه إنما سمي بـ (الرؤاسي) لكبر رأسه. وقد سمي أو لقب بالنيلي؛ لأنه كان

ينزل النيل.

هذا ما جاء في نص ابن النديم. وقد أشير في بعض كتب التراجم إلى أن

اسمه هو: محمد بن الحسن (أو علي) بن أبي سارة^(١٤). وقد ورد اسمه في بعض

آخر من المصادر محرفًا إلى حازم^(١٥).

^(١٤) ينظر: معجم الأدباء ١٨ / ١٢١، بغية الوعاة ١ / ٨٢، المزهر ٢ / ٤٤٦، تاريخ الأدب العربي (بروكلمان) ١٩٧ / ٢.

^(١٥) ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ١٠٥، بغية الوعاة ١ / ٤٩٢، أبو جعفر الرؤاسي (مكرم): ٥١.

وأياً ما كان الأمر، فإن ما جاء في الفهرست هو المتفق عليه، عموماً، وإن الكثير من المصادر أشارت إلى أن اسم أبيه هو الحسن؛ فهو محمد بن الحسن بن أبي سارة. وكنيته أبو جعفر. أما لقباه: النيل، والرؤاسي، فقد لقب بالنيلي؛ لأنه كان ينزل في بلدة اسمها النيل، وما زالت هذه البلدة قائمة إلى يومنا هذا بالاسم نفسه، وهي ناحية من أعمال محافظة بابل.

ولقب بالرؤاسي لأنه كان كبير الرأس، على النحو الذي أشارت إليه هذه الرواية في كتاب ابن النديم، وكثير من كتب التراجم. غير أن من المصادر ما أشار إلى غير هذا الأمر، إذ نقل فيها أن لقبه: الرؤاسي، نسبة إلى (رواس). وهي قبيلة عربية من سليم. وقد نُقل ذلك عن أبي العباس أحمد بن يحيى (ثعلب) وتلميذه أبي عمر الزاهد؛ فهو: (رؤاسي سُلمي عربي)، بناء على هذه الرواية (١٦).

وقد جاء في كتاب نور القبس الذي اختصر فيه الحافظ اليعموري كتاب المقتبس لأبي عبيد الله المرزباني: أن أبا جعفر من موالى محمد بن كعب القرظي،

(١٦) ينظر: تذكرة النحاة: ٥٩٠، إذ جاء فيها ((قال ثعلب: الرؤاسي منسوب إلى قبيلة من العرب يقال لها: رواس، سميت بهذا الاسم؛ لكثرة أكلها، والروس: الأكل الكثير. وأصحاب الحديث يغلطون فيه، فيقولون: الرؤاسي))، وتاج العروس: (رأس): ١٠٧/١٦، وفيه ((... وكان أبو عمر الزاهد يقول في أبي جعفر الرؤاسي، أحد القراء والمحدثين: إنه الرؤاسي، بفتح الراء، وبالواو من غير همز، منسوب إلى رواس، قبيلة من سليم، وكان ينكر أن يقال: الرؤاسي، بالهمز، كما يقول المحدثون وغيرهم. قلت: ويعني بأبي جعفر هذا: محمد بن أبي سارة الرؤاسي؛ ذكر ثعلب أنه أول من وضع نحو الكوفيين))، وينظر: مدرسة الكوفة: ٩٥، وأبو جعفر الرؤاسي (مكرم): ٥٢، وهذا ما أميل إليه أيضاً، وسأمضي بالإشارة إلى أبي جعفر بـ(الرؤاسي)؛ استناداً إلى هذه الروايات.

هو وعمه معاذ الهراء^(١٧). ومن الكتب ما يشار فيها إلى أن معاذ الهراء هو خال أبي جعفر. وقد أشار بروكلمان في كتابه (تاريخ الأدب العربي) إلى هذا الأمر بصيغة تفيد الجزم^(١٨). وأشار إليه أيضا الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (الدرس النحوي في بغداد)، إلا أنه ذكر في موضع آخر من الكتاب نفسه أنه عمه^(١٩) ! ولعل ما جاءنا في هذه الجهة يعكس لنا صورة سالبة عما قيل وروي في تاريخ هذا الرجل؛ إذ إنها فضلاً عن كونها أخباراً مشتتة هنا وهناك، ولا تكفي لرسم صورة واضحة مكتملة الأبعاد عنه، تشتمل على أخبار متضاربة، ومعلومات يصادف بعضها بعضاً. وهذا داءٌ عامٌ مستشر، وهو مما يؤسف عليه حقاً، وصل إلى كثير من المفصل التي يشتمل عليها تاريخنا العربي القديم، مما يستدعي حث الجهود، وإخلاص النيات، وسلامة المناهج التي ينبغي أن تستند إلى أصول البحث التاريخي العلمي الذي يقود إلى استخلاص النتائج السليمة والروايات الصحيحة، واستئصال كل ما هو سقيم، أو مما يمكن يحتوي في طياته على ما يدخل في باب النيات السيئة المغرضة؛ حتى نصل إلى أوصاف تاريخية صحيحة نضرة مؤسسة على الأصول العلمية القويمة. ندعو الله، تعالى، أن يوفقنا لأن نكون من السائرين في هذه الطريق؛ ليكون لنا إسهام في تخليص تراثنا من ذلك الداء الخطير.

(١٧) ينظر: ٢٧٩.

(١٨) ينظر: ١٩٧/٢.

(١٩) ينظر: ٢٠٨، ١٤.

ثالثاً: إنه أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو.

وقد توفي وله من الكتب:

- كتاب الفيصل، في النحو، وقد روى هذا الكتاب جماعة.
 - كتاب التصغير.
 - كتاب معاني القرآن، وهو موجود في زمن تأليف ابن النديم لفهرسته، الذي أشار غير مرة، وهو سنة (٣٧٧هـ) (٢٠)، فالكتاب موجود ومروي، في أقل تقدير، حتى هذه السنة.
 - كتاب الوقف والابتداء الكبير.
 - كتاب الوقف والابتداء الصغير.
- ويلحظ من خلال هذه الرواية أن صاحبنا أول رجل من الكوفيين دخل مضمار التأليف في المجال النحوي. ولعل ثمة شيئاً آخر أهم من هذا الأمر؛ إذ يثبت في هذه الرواية أن من كتب الرواسي ما بقي إلى الوقت الذي عاش فيه صاحب الفهرست وألف فيه كتابه. فجماعة تروي كتاب الفيصل، وكتاب معاني القرآن لا يزال ((يروى إلى اليوم))، في حد ما أشير إليه في هذه الرواية، وسبق الإلماع إليه أيضاً.

(٢٠) ينظر: الفهرست (تجدد): ٣، ٤١، ٩٦، ١٤٦، ٢٧٣، ٤١٢.

ولا يخفى على منعم نظر ما لهذه الرواية من بعد تاريخي مهم في الأطر المنهجية.

ولو افترضنا أنه لم يكن للرواسي غير هذين الكتابين اللذين تأكد لنا وجودهما إلى زمان ابن النديم، لاستطعنا أن نستنتج أنه لا بد من أنهما قد اشتملا على طائفة من الآراء والمسائل النحوية، تدل على أنه قد كان للرجل معرفة معينة بالنحو، تؤهله لأن يؤلف فيه. وإذا لم يكن الأمر على هذا الوصف، فَبِمَ قد حُشِيَ هذان الكتابان، وهما يُزَوَّيانِ إلى سنة (٣٧٧ هـ)؟

وأياً ما كان الأمر، فسندف على هذه المسألة بشيء من الاستقاضة في موضع قابل، إن شاء الله.

رابعاً: ذكر ابن النديم أن أحمد بن يحيى ثعلباً قال: إن الرواسي كان أستاذ كل من الكسائي والفراء.

وقد عده الزبيدي في الطبقة الأولى من النحويين الكوفيين (٢١).

خامساً: يتمحض هذا المحور لمناقشة رواية الفراء عن خروج الكسائي إلى بغداد، وترؤس حلقات التدريس فيها، وحث أبي جعفر الفراء للخروج إلى بغداد، لأنه

(٢١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٢٥.

كان يرى أنه أولى بالتصدر للتدريس من الكسائي؛ لأنه أسن منه وأميز، ووصول
الفراء إلى بغداد ولقائه بالكسائي إلى ما جرى بينهما من نقاشات جعلت من الفراء
يقرُّ للكسائي بالعلم والرياسة، وحدته إلى أن يلزمه ويتلمذ له.

ويلحظ أن هذا المحور يشتمل على معلومات عدة يمكن تسجيلها على الوفق

الآتي:

١. إنها منقولة عن الفراء.
٢. إنها تؤكد ما جاء في المحور السابق من تلمذة كل من الكسائي والفراء لأبي
جعفر في الخبر المنقول عن أبي العباس ثعلب.
٣. إن الرواسي يسكن الكوفة، وإنها موطن تلمذة الكسائي والفراء له.
٤. إن الكسائي قد اتخذ لنفسه طريقاً آخر يجاوز التلمذة لأبي جعفر والبقاء في
الكوفة؛ فخرج إلى بغداد عاصمة الخلافة ودرة الدولة، ميزان العلم وقبلة العلماء.
٥. إن الفراء لم يفارق أستاذه الرواسي في الوقت الذي خرج فيه الكسائي إلى بغداد،
وإنه لم يخرج إليها إلا بطلب من أستاذه الذي كان يرى فيه أنه أميز أو أسن من
الكسائي على نحو ما أفادت به هذه الرواية. ولعل ثمة شيئاً آخر دعا الرواسي
إلى حث الفراء للخروج إلى بغداد، فضلاً عما أشير إليه من حدة ذكاء الفراء
وتميزه، سنتعرفه عما قليل بعون الله تعالى.

٦. إن من الأهداف المهمة لخروج الفراء وشخصه، إجراء مناقشة بينه وبين الكسائي لغرض إفحامه؛ حتى يرجع إلى أستاذه، أو لئلا يتمرد على آرائه، في الأقل، أو لغرض تقديم الفراء عليه؛ حتى يتصدر هو في مجالس بغداد بدلاً من الكسائي؛ لأنه أميز وأسن منه، على النحو الذي يراه شيخه، ولأنه لم يكن ليخالف أستاذه أبا جعفر، بناء على ما يترشح من هذه الرواية.

٧. إن الفراء وصل إلى بغداد ومعه قوم من علماء الكوفيين، وقد رأى الكسائي فيها، ومن المعلوم أن الكسائي في هذه الأثناء كان متصدراً للتدريس في بغداد^(٢٢).

٨. إن المناقشة التي جرت كانت على شكل أسئلة يوجهها الفراء إلى الكسائي؛ ليرى إذا كان باستطاعته أن يجيب عنها، سواء بما عنده من إجابات أو غيرها، أو إذا لم يكن بمقدوره الإجابة عنها.

٩. لم تكن أسئلة الفراء تلك في حقيقتها سوى مسائل من مسائل أبي جعفر الرواسي. فالرواسي، إذن، كانت له في النحو مسائل وآراء تصلح أن تكون محاور للمناقشات، كما أنها تصلح أن تكون موضوعات للدراسة؛ إذ لا بد من أن يكون الفراء قد درسها عليه في أثناء تلمذته له^(٢٣).

(٢٢) ينظر تفصيلات ذلك في: مدرسة الكوفة: ١٤٤ - ١٤٥.

(٢٣) وفي كتاب مجالس العلماء للزجاجي إشارة يفهم منها أن تلك المسائل إنما كانت من كتاب الفيصل لأبي جعفر، ينظر: ٢٦٩ - ٢٧٠.

١٠. إن الكسائي قد أجاب عن أسئلة الفراء، بيد أن جوابه كان بخلاف ما عند الفراء من مسائل الرواسي.

١١. إن الفراء قد أنكر هذه الإجابة؛ فغمز قومًا من علماء الكوفيين كانوا معه. وهذا يومئ إلى أن آراء الرواسي كانت مشتهرة بين الكوفيين.

١٢. إن الكسائي لم يكن يعرف الفراء؛ بدليل قوله للفراء: ((لعلك من أهل الكوفة)). ولعل هذا يعكس لنا أمرًا مهمًا، هو أن الوقت الذي كان قد مضى على خروج الكسائي من الكوفة طويل لدرجة تسوغ عدم معرفة الفراء له، وعدم معرفته بالفراء. وأكبر الظن أن الرواسي لم يطلب من الفراء الشخوص إلى بغداد إلا بعد أن بدأ نجم الكسائي يلمع في سماء بغداد. ولا يمكن لمثل هذا الأمر أن يحصل على هذا النحو من غير مرور مثل ذلك الوقت الطويل.

١٣. ينبغي لنا أن نلاحظ أن ما نسجله ههنا يبلغ مرتبة عالية جدا من الأهمية؛ ذلك أن مصطلح (الكوفيين)، أو (أهل الكوفة)، من نحو ما جاء في رواية محمد بن إسحق النديم، يدل على الرواسي حسب، ويشير إليه. فالكوفيون (أو أهل الكوفة)، من هذه الجهة، وأبو جعفر الرواسي شيء واحد، أو شيئان لهما دلالة واحدة. وهذا أمر يشير إليه بوضوح لا لبس فيه قول الكسائي للفراء بعد أن تأكد أنه هو والفريق الذين كانوا معه من قومه، إنما هم من علماء الكوفة: ((الرواسي يقول كذا وكذا...)).

١٤. يستشف من رد الكسائي وجوابه أن مخالفته الرواسي لم تكن لمجرد المخالفة ومن أجلها، وإنما كانت من أجل الحقيقة (إذا جاز التعبير)؛ ذلك أنه كان يستدل على آرائه بقوله: ((وسمعت العرب تقول: كذا وكذا)). فالكسائي يخالف الرواسي ليوافق العرب ويتماشى مع ما سمعه من كلامهم. وواضح أن الرواسي لم يكن قد وقع على كلام العرب هذا الذي استدل به الكسائي على ما ذهب إليه؛ لأنه، فيما أرى، لو كان يعرفه أو سبق له الوقوف عليه لما خالفه وذهب إلى غيره. ثم إن قول الكسائي ((وسمعت العرب...)) يشير، بلا أدنى شك، إلى أنه كان قد طلب السماع من العرب قبل وصوله إلى بغداد واستقراره فيها. وطلب السماع يشير إلى الارتحال إلى مواطن السماع، فلا بد من أن يكون الكسائي قد شد الرحال إلى مواطن الفصاحة؛ لسمع الفصيح من كلام العرب.

وأكبر الظن أن هذا كله قد حصل بعد ذهاب الكسائي إلى البصرة ولقائه الخليل بن أحمد الفراهيدي، وتلمذته له، ثم رحلته إلى البوادي من أجل مشافهة العرب والسماع منهم. فالكسائي لم يخالف الرواسي بتركه مسأله، ولم يخرج إلى بغداد ليعلن عن نفسه فيها، ويبشر فيها بآرائه الجديدة المشفوعة باستدلالاته عليها بكلام العرب الذي سمعه بنفسه، إلا بعد أن لقي الخليل في البصرة، ورحل إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة إذن. وليس بخاف على كثير من الباحثين أن

الرواسي كان، هو أيضًا، قد ذهب إلى البصرة ولقي فيها أبا عمرو بن العلاء وتلمذ له وأخذ عنه (٢٤).

وتأسيسًا على ما تقدم، نجد أنفسنا على أعتاب حقتين تاريخيتين، أو مرحلتين من تاريخ (المدرسة الكوفية).

تتمثل الحقبة الأولى بأبي جعفر الرواسي ومسائله، وقد كنا لحظنا أن أبا جعفر كان قد تلمذ لأبي عمرو بن العلاء، وهذا يَوْمِي إلى أن آراء الرواسي ستكون امتدادًا لآراء أبي عمرو، وأنها، إذا صحت الموازنة، تكون بمستوى آراء تلاميذ أبي عمرو، أو بمستوى مقارب.

أما الحقبة الثانية، فتتمثل بعلي بن حمزة الكسائي في بغداد، بعد أن لقي الخليل وشافه العرب الفصحاء.

ولم يكن في وسع هاتين الحقتين، أو المرحلتين، الكوفيتين، الأولى الممثلة بالرواسي والجديدة التي يمثلها الكسائي، أن تتلافيا الاضطراع بينهما من أجل البقاء؛ فكان من أجلى آثار ذلك ما اشتملت عليه تلك الرواية التي أُثِرَتْ عن الفراء، وناقشناها في هذا المحور من طلب الرواسي من الفراء الخروج إلى بغداد لمناقشة الكسائي إلى آخر ما جاء فيها.

(٢٤) ينظر: معاني القرآن ١٨٢/٢، ١٨٣، ٦١/٣، ومراتب النحويين: ٢٨، والمزهر ٤٠٠/٢.

١٥. يلحظ على قول الفراء ((حتى أتى على مسائلي. فلزمته)) أمران: أحدهما قوله: ((مسائلي))، إذ يؤكد ما سبق أن ذهبنا إليه من أن آراء الكوفيين في ذلك العهد لم تكن في حقيقتها إلا آراء الرواسي ومسائله، فضلاً عما يفهم منه في أول وهلة من أنه يريد أن يقول إنه أتى على كل أسئلتني أو ما سألته إياه.

الآخر، قوله: ((فلزمته)). إذ يشير إلى أن الفراء قد اقتنع بصحة ما ذهب إليه الكسائي وترك ما كان يعتنقه من آراء الرواسي ومسائله المخالفة للرؤية الجديدة.

وفي الحق أن في رواية الفراء هذه ما يكسبها أهمية قصوى؛ إذ إن فيها إشارة واضحة إلى انتهاء عملية الصراع بين مرحلتي مدرسة الكوفة، أو مذهب الكوفيين، التاريخيتين بانتصار المرحلة الثانية الجديدة، مرحلة الكسائي الذي لم يكسب المعركة برد مسائل الرواسي، ودحضها، وبزوغ شمس آرائه في بغداد حسب، وإنما بضم الفراء، أنه من كان بالكوفة، وأميز تلامذة الرواسي، إلى صفه، ثم ملازمته إياه.

ولعلنا، بناء على ما تقدم، نستطيع أن نجد ما يسوغ، أو يفسر، في أقل تقدير، رأي كل من الفريقين، اللذين سلفت الإشارة إليهما قبلاً، فيما يخص النظر إلى مكانة أبي جعفر الرواسي؛ فأصحاب المقالة الأولى، يتوافق رأيهم مع ما جاء في الحقبة الكوفية الأولى أو المرحلة الأولى من أطوار المذهب النحوي الكوفي، الممثل بحقبة الرواسي في مدينة الكوفة. في حين يتوافق رأي الفريق الآخر مع معطيات الحقبة الثانية من تاريخ المذهب الكوفي الممثلة بالكسائي وتلميذه الفراء التي عرفت

في مدينة بغداد. على أن الأمانة والدقة والموضوعية لا تجد ما يبزر إغفال إحدى الحقيقتين الكوفيتين؛ ولا سيما أن وجودهما حقيقي تؤيده الوقائع التاريخية الثابتة، من نحو ما ظهر لنا قبلُ.

سادسًا: الفراء يصف أبا جعفر بأنه كان ((رجلاً صالحًا))، وفي الحق أن الفراء والكسائي أيضًا، كثيرًا ما كانا يرددان هذا الوصف للرواسي. وقد ورد مثل هذا الوصف تمامًا في معاني القرآن للفراء، وفي غيره أيضًا (٢٥). وقد يفهم من هذا الوصف أنه متعلق بما قبله من كلام؛ إذ يومئ إلى أن الفراء كان يراه رجلاً صالحًا، وأنه لم يتركه إلا لسبب علمي بحت؛ إذ كان يحفظ آراءه ومسائله، ثم وجد عند الكسائي ما يزيد عليها ويفضلها؛ فلزمه. وقد يفهم منه أيضًا، أنه يمهد لما سيأتي من كلام بعده يتعلق بتأثر الخليل بآراء الرواسي، أو بطلب الخليل أحد كتب الرواسي؛ ليضع كتابه. وهو مروى عن الرواسي نفسه. وكونه رجلاً صالحًا، لا يصدر منه الكذب والادعاء في مثل هذه الأمور يبعد من احتمال كذبه أو وضعه لهذه الرواية، والله أعلم.

(٢٥) ينظر: ٩/١، وينظر: الزاهر ٢٨٣/١.

سابعًا: نبقى مع هذه الرواية التي نقلت عن الرواسي.

أول ما يلحظ عليها أنها جاءت عامة من غير أن تذكر اسم كتاب الرواسي الذي طلبه الخليل، ومن غير أن تخصص الكتاب الذي وضعه الخليل بعد ذلك. ويلحظ عليها بعد، أنها لا تستند إلى أي دليل يؤيدها، أو حجة تعضدها، وإن كان ليس ثم دليل قطعي نهائي يفندها وينفي صحتها.

وأكبر ظني، أن هذه الرواية مبالغ فيها، وأنها وضعت، أو صيغت على هذا النحو؛ حتى تعضد القول الذي يليها وتقويه، وتجعل منه حقيقة قائمة لا مرأى فيها. ومهما يكن من أمر، فإن المعلومات التي اشتملت عليها هذه الرواية تتوزع بين أمرين، أحدهما: طلب الخليل كتاب الرواسي، ثم وضعه لكتابه، والآخر: الإشارة إلى أن ما جاء في كتاب سيبويه تحت عبارة ((قال الكوفي))، التي لا يراد بها سوى أن هذا القول إنما هو للرواسي، وسيفرد المحور القابل لتحليل المعلومات التي اشتملت عليها هذه العبارة ومناقشة مادتها.

أما جاء في نور القبس من أن الخليل قرأ كتاب الرواسي؛ ثم وضع العين. فالذي أراه فيها أنها وهم من صاحبها الذي أوردها؛ لأن الكلام الذي ذكره بعد ذلك مباشرة ينفي ذلك. ولعله رأى أن الذهن سينصرف إلى كتاب سيبويه، الأمر الذي قد يفهم منه، بناء على هذه الرواية، أن كتاب سيبويه هو المقصود بعبارة: كتاب الخليل الذي وضعه بعد أن قرأ كتاب الرواسي.

وفي الحق، أن هذا الأمر، إن صح، لا يقدر البتة في كتاب سيبويه؛ ذلك أن عامة رواية الكتاب هي للخليل، وأنه معقود على علم الخليل، كما قيل قديماً، ويبقى مع ذلك كله كتاب سيبويه الذي يمثل العقلية النحوية العربية إلى عهد سيبويه، العهد الذي ألف فيه، وضمَّ علم من سبقه، فضلاً عن علم أستاذه وعلمه.

وإذا رجعنا إلى رواية نور القبس لفحصها، وجدنا أنها اشتملت على معلومات رواية الفهرست بطرفيها، باستثناء إشارته إلى أن كتاب الخليل، الذي لم يذكر اسمه في سوى هذه الرواية، هو كتاب العين، وذلك في قول صاحبه: ((بعث إليَّ الخليل، فطلب كتابي؛ فبعثت به إليه؛ ووضع كتاب العين. وإذا قال سيبويه في كتابه: ((قال الكوفي كذا))، فإنما يعني به الرواسي))^(٢٦).

وقد سبق وصف هذا الكلام بأنه وهم من صاحبه، ولعلها محاولة منه لدفع الأوهام عن كتاب سيبويه، أو أنه تصور أن الحديث عن أحد كتب الخليل، فقفز إلى ذهنه كتاب العين^(٢٧)، والله تعالى أعلم.

^(٢٦) نور القبس: ٢٧٩.

^(٢٧) لمزيد من الاطلاع بشأن ورود اسم كتاب العين في نور القبس، ينظر: المدارس النحوية (د. خديجة الحديثي): ١٢٥، وينظر: أبو جعفر الرؤاسي المؤسس الأول للنحو الكوفي: ٥٦-٦٠.

ثامناً: هذا هو المحور الأخير في هذه المناقشة التي كانت محاولة في استنتاج الروايات التاريخية والاستفادة من كل ما جاء فيها من آراء، وما تحمله بين طياتها من معلومات.

يقوم هذا المحور على آخر ما بقي في تلك الرواية، وهو: ((وفي كتاب سيبويه: (قال الكوفي)، يعني الرواسي)).

إن هذه الرواية تشير إلى أن للرواسي قولاً مسجلاً في كتاب سيبويه.

لم تتل هذه الرواية الحظ الذي تستحقه من التحليل والمناقشة والدرس؛ فقد جرى تحريفها عند القدماء، وأصبحت عندهم: ((وكل ما في كتاب سيبويه: قال الكوفي (...)). فزادوا عليها كلمة (كل)؛ الأمر الذي غير من دلالة تلك الرواية تغييراً جذرياً. وفي هذا تهاون في الرواية؛ ذلك أنها لم ترد في الكتاب إلا مرة واحدة، من نحو ما سنقف عليه بعد قليل، إن شاء الله.

وقد وقف المعاصرون من هذه المسألة وقتين. أولاهما: موافقة للقدماء الذين أخطأوا في فهمها ونقلها على غير صورتها الحقيقية، أي بما كان قد لحقها من تحريفات، من نحو ما وقفنا على طرف منه. والأخرى: رفض موقف القدماء؛ لأنه قائم على المبالغات التي لا يؤيدها الفحص العلمي. إلا أن أصحاب هذا الموقف كانوا على خطأ أيضاً؛ لأنهم نفوا وجود مثل هذه الروايات، وفاتهم التحديد الدقيق الذي جاء في رواية كتاب الفهرست، وما يفترض في البحث العلمي من الرجوع إلى

كتاب سيبويه نفسه؛ للتأكد من صحة ورود تلك الرواية فيه أو من عدم صحتها، ومن وجودها فيه من عدمه.

وأياً ما كان الأمر، فلن ندخل في مناقشة أصحاب تلك الآراء من القدماء والمعاصرين؛ حتى لا يطول بنا المقام في هذا الموضوع، ولأننا ننظر إلى تلك الرواية من زاوية واحدة هي التي تنطلق من رواية ابن النديم، وهذا أمر يؤكد صحة زعمنا بوثاقة هذه الرواية، وموازنتها بما جاء في كتاب سيبويه، ولا سيما أنني قد وقفت على دليل تاريخي لا لبس فيه، يُثبت صحة رواية ابن النديم.

أول ما نسجله أن رواية ابن النديم تشير إلى أن هذا ((الكوفي)) قد أُشير إليه في الكتاب مرة واحدة فقط. وإذا رجعنا إلى كتاب سيبويه وجدنا أنه يذكر الكوفيين، على نحو صريح، في أربعة مواضع، أشار إليها الأستاذ عبد السلام هارون في فهرس الكتاب، والأستاذ علي النجدي ناصف في كتابه عن سيبويه أيضاً (٢٨). وعلى أية حال، كانت ثلاثة مواضع من هذه الإشارات تخص قراءة القرآن والقراء الكوفيين الذين قرأوا بها.

أما الموضوع الرابع فقد كان فيه رأي صرفي يتعلق بموضوع الاعتلال، ذكر فيه اسم الكوفيين صراحة مع ذكر رأيهم، وذلك في قول سيبويه:

(٢٨) ينظر: سيبويه إمام النحاة: ٩٦.

((... وينبغي أن يكون فَيَعِلُّ هو وجه الكلام فيه، لأن فَيَعِلُّ عاقبت فَيَعَلُّ فيما الواو والياء فيه عين.

ولا ينبغي أن يكون في قول الكوفيين إلا فَيَعِلُّ مكسور العين؛ لأنهم يزعمون أنه فَيَعِلُّ، وأنه محدود عن أصله))^(٢٩).

هذا ما جاء في كتاب سيبويه، ويلحظ أن هذا الرأي نفسه قد نسب إلى البغداديين في كثير من الكتب الولاية لسيبويه^(٣٠). على الرغم من أن هذا الرأي إنما هو للرواسي، وليس لمن جاء من بعده من الكوفيين.

لنعد الآن إلى ما جاء في كتاب سيبويه، وموازنته برواية ابن النديم، وقبل الدخول في ذلك، لنا أن نتذكر جانباً مما سبق لنا الوقوف عليه قبل، إذ رأينا أن مصطلح (الكوفيين) أو (أهل الكوفة) لم يكن لهما من دلالة، ولا سيما قبل خروج الكسائي إلى بغداد، سوى أبي جعفر الرواسي، ولم تكن آراؤهم سوى آرائه هو. فهذا يعزز من كون ما جاء في كتاب سيبويه من قول الكوفيين إنما هو للرواسي، هذا من جهة.

^(٢٩) كتاب سيبويه ٤/٤٠٩.

^(٣٠) ينظر: شرح المفصل ١٠/٩٥، الممتع في التصريف ٢/٤٩٩، المبدع في التصريف:

أما الجهة الأخرى، الأكثر أهمية، فهي رواية تاريخية كتبها رجل عالم كبير له شرح على كتاب سيبويه. ذلك هو أبو العلاء المعري في كتابه: (رسالة الملائكة)، إذ أشار فيه إلى ((أن سيدًا وميتًا على وزن فَيْعِل في رأي البصريين. وزعم الرواسي أن أصله فَيْعَل فنُقِل إلى فَيْعِل)) (٣١).

إن ما جاء في (رسالة الملائكة) للمعري يثبت أن الكوفيين في كتاب سيبويه لا يراد بهم سوى أبي جعفر الرواسي.

وفي الحق أن رأي الرواسي هذا بقي شاخصًا في أذهان الكوفيين، وصار في عداد الآراء التي يُسَجَلُ فيها خلافٌ فيما بينهم وبين سيبويه وأهل البصرة، ولا أدلَّ على ذلك مما يخبرنا به أبو بكر بن الأنباري في كتابه (الزاهر)، الذي أشار فيه إلى أن الفراء كان يتبنى رأيَ أستاذه أبي جعفر في هذا الأمر نفسه ويذهب مذهبه، مختلفًا مع سيبويه فيه (٣٢).

وأخيرًا، لا بد لنا من القول: إن رجلاً يشار إليه في كتاب سيبويه، ويُذكر رأيه فيه، لا بد من أن يكون قمينًا بوصفه بالنحوي العالم، وخليقًا بأن يكون رأسًا مهمًا في مدرسة نحوية كبيرة. وقد سبق لنا أن وقفنا على أنه كان الممثل الحقيقي لأول أطوار المذهب الكوفي أو الحقبة الأولى منه.

(٣١) رسالة الملائكة: ١٦٩.

(٣٢) ينظر: ١٨٧/١.

خاتمة البحث

بعد هذه الوقفة التحليلية الفاحصة، يمكننا أن نطمئن إلى صحة النهج الذي جرى انتهاجه، والسير عليه في هذا البحث، وسلامته؛ ذلك أنه قد وقَّفنا على جملة صالحة من الحقائق والنتائج المهمة والمعلومات التاريخية، مما يتعلق بالرجل ومكانته في تاريخ النحو العربي؛ إذ ثبت لي بالدليل العلمي التاريخي، المؤيد بالنصوص المنقولة، أن (الكتاب) قد أفاد من علم الرواسي، وأنه قد أشير إليه فيه إشارة واضحة لا لبس فيها ولا مرأء.

وقد تميزت عندي حقتان من تاريخ علماء العربية من الكوفيين، تتمثل الحقبة الأولى منهما في علماء الكوفة في موطنهم الأصلي (الكوفة)، قبل أن تعرفهم بغداد، التي يمثل عهدها الحقبة الأخرى من الكوفيين، الذين عرفوا فيها عن طريق الكسائي وتلميذه الفراء، ومن رفع لواءهما من بعدهما.

وإن كان لنا، أخيرًا، أن نقف على شيء، فلا بد لنا من الإشارة إلى أن أبا جعفر هو الممثل الحقيقي للحقبة الأولى من تاريخ علم العربية عند الكوفيين، تلك الحقبة التي قدر لها أن تترك أثرًا منها في (الكتاب) أعظم ما وصل إلينا من آثار العربية.

المصادر

- أبو جعفر الرؤاسي، المؤسس الأول للنحو الكوفي، الدكتور عبد العال سالم مكرم، مجلة الضاد، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ذو الحجة ١٤٠٩ هـ تموز ١٩٨٩ م.
- أبو جعفر الرؤاسي، نحوي من الكوفة، الدكتور عبد الله الجبوري، مطابع جامعة الموصل ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م.
- أبو حاتم السجستاني الراوية، د. سعيد جاسم الزبيدي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٨.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (١)، القاهرة ١٣٨٤ هـ (٦٤-١٩٦٥ م).
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، مراجعة: حسان أحمد راتب المصري، دار سعد الدين، دمشق ١٤٢١ هـ-٢٠٠٠ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت ١٣٩٦ هـ-١٩٧٦ م.

- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة: د. عبد الحلیم النجار، دار المعارف، مصر ١٩٦١.
- تاريخ التراث العربي، د. فؤاد سزكين، ترجمة: د. محمود فهمي حجازي، إدارة الثقافة والنشر في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- تذكرة النحاة، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الدرس النحوي في بغداد، د. مهدي المخزومي، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٨٧.
- رسالة الملائكة، أبو العلاء المعري، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر، بيروت ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق: حاتم الضامن، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٧٩.
- سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٣.
- شرح المفصل، ابن يعيش، تصحيح لجنة من مشايخ الأزهر، القاهرة.

- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، فتحي عبد الفتاح الدجني، بيروت ١٩٧٤.
- الفهرست للنديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحق المعروف بالوراق،
- المطبعة الرحمانية، مصر.
- تحقيق: رضا تجدد، طهران ١٩٧١.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣.
- المبدع في التصريف، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب،
مكتبة العروبة، الكويت ١٩٨٢.
- مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي، تحقيق: عبد
السلام محمد هارون، مطبعة الحكومة، الكويت ١٩٨٤.
- المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، دار الأمل، أربد-الأردن ١٤٢٢هـ-
٢٠٠١م.
- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٦٨.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، دار
المعرفة، بغداد ١٩٥٥.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار الفكر، بيروت.
- معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٥-١٩٧٢.
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت الحموي الرومي، - مطبعة دار المأمون، القاهرة ١٩٣٦.
- تحقيق: د. س. مرغيليوث، مطبعة هندية بشارع المهدي بالأزبكية بمصر.
- تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٣ م.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، المطبعة العربية، حلب، ١٩٧٠.
- نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء، أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، اختصار أبي المحاسن يوسف بن أحمد بن محمود، الحافظ اليعموري، دار النشر فرانتس شتاينر، بغيستان، ١٩٦٤ م - ١٣٨٤ هـ.